جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١١)

التجارب التنموية
فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين:
الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة

نوفمبر ٢٠٠٨

" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة

الباحث الرئيسى

أ٠د٠ فادية محمد عبد السلام

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

مستخلص

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الآسيوية لبعض دول مختارة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية وبيئية للتنمية ، أى أن المعالجة لم يغلب عليها الجانب الاقتصادى فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط .

ولكى تحدد الدروس المستفادة من قراءة وتمحيص هذه التجارب التنموية بالنسبة للاقتصاد المصرى تعرضت الفصول الثمانية المختلفة الى محاور أساسية مثل النمو الاقتصادى ومحدداته ، سياسات النهوض بالقدرات التنافسية ، سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة ، والأبعاد العلمية والتكنولوجية ، دور الدول فى المجال الاجتماعى ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة والانتاج الأنظف ودور الدولة والتحولات الديمقراطية .

وقد قدمت الدراسة مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر تتمثل فى بعض السياسات والبرامج التنفيذية ولعل أهمها : أن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة فى خلال فترة لا تقل عن ٢٥ عاما تعد شرطا أساسى لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، أهمية وضع معايير أداء لتقييم طلب منح الحوافز للاستثمار ترتكز على تحقيق قيمة مضافة ومكون محلى معين وأيضا مراعاة مستوى التقانة وتحقيق التشابك الصناعى ، كذلك فإن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى تتطلب تشجيع الابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية وضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية قبل الدخول فى اتفاقيات جديدة . أيضا فإن تحقيق سعر صرف فعلى مستقر يمكن التنبؤ به مع اجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية ، يضاف الى ذلك أهمية تصميم سياسات السوق العمل النشطة ترتبط بعدة برامج خاصة بدعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم وتوفير فرص العمل فى قطاعات التعليم والصحة وتطوير نظام معلومات سوق العمل . كذلك يراعى تعزيز آلية ترك تصنيع بعض الأجزاء والمنتجات الخفيفة وغيرها للصناعات الصغيرة ، وقد يكون من المفيد لتعزيز هذه التوجهات بناء نظام وطنى للابتكار وتوجيه التعليم نحو صناعات المستقبل (الاتصالات والمعلومات) ، وفى مجال التشريعات البيئية قد يكون من المستصوب وضع قوانين تفرض عقوبات على الجرائم البيئية .

Development Experiences in South Korea, Malaysia and China: Strategies and policies- Lessons to be learned

Abstract

This study intends to discuss the Asian experiences for some selected countries like South Korea, Malaysia and China. The study encompasses the economic, social, political, managerial, regulatory, institutional and environmental aspects of development.

The study includes 8 chapters to discuss the lessons to be learned for the Egyptian economy. The 8 chapters tackled main issues like the determinants of economic growth, policies for promoting competitiveness, labor market policies, small enterprises, scientific and technological aspects, the role of the state in social area, human development, sustainable development, clean production and the role of the state and the democratic transformations.

The study proposed many recommended policies and implementation programs for policy makers. Achieving high and continuous economic growth for a period of 25 years is a prerequisite for improving the standard of living. It is necessary to set some performance standards to evaluate whether to offer investment incentives based on realizing value added, a certain local component, the level of technology and the sectoral interconnection. As well, increasing the competitiveness of the Egyptian economy requires on one part encouraging the innovation in industrial products with local patterns and on another part to enhance the current trade agreements. It is also important to maintain a stable and predictable effective exchange rate in parallel with implementing the necessary structural reforms. In addition, it is highly important to design active labor market policies linked to several special programs that aim to enhance employment in the formal private sector as well as creating job opportunities in the sectors of education and health. Additionally, an information system should be designed for the sake of labor market. Furthermore, the manufacturing of some parts and light products should be conferred to small enterprises. Hence, it may be important to implement a national system for innovation and orient the education system towards the futuristic industries (telecommunications and information technology). Finally, concerning the environmental legislations, it will be better to carry out legislations that implement punishments on environmental crimes.

المحتويات

مقدمـــــــة البحث د-و

الفصل الأول : النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته ١-٥٤

المبحث الأول : معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الأسيوية المختارة

المبحث الثانى : مدخرات النمو الاقتصادى فى الدول الأسيوية المختارة

المبحث الثالث: دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول الآسيوية المختارة

الفصل الثانى : (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية) ٥٥-١٠٨

المبحث الأول : القدرات التنافسية لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

المبحث الثانى : أهم ملامح استراتيجيات التصنيع للدول الثلاثة

المبحث الثالث : تطور الصادرات والسياسات التجارية لكل من ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، الصين ومصر

المبحث الرابع : سياسات سعر الصرف فى دول شرق آسيا

الفصل الثالث : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة فى التجربة الآسيوية ١٠٩-١٥٨

المبحث الأول : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) فى ضوء التجربة الآسيوية

المبحث الثانى : دور الصناعات الصغيرة فى التجربة الأسيوية

الفصل الرابع : الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين ١٥٩-١٨٧

- تجربة كوريا الجنوبية
- التجربة الصينية في البحث العلمي والتكنولوجي:
- التجربة الماليزية في البحث العلمي والتكنولوجى :
- منظومة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر
- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في تعزيز دور الأبعاد العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصادى في مصر

الفصل الخامس : دور الدولة في المجال الاجتماعي ١٨٨-٢٢٦

المبحث الاول : الخدمات الاجتماعية ، نظرة عامة

المبحث الثانى : السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفصل السادس : التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين ٢٢٧-٢٥٨

المبحث الاول :الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لدول الصين – كوريا الجنوبية – ماليزيا (المدخـــــــلات)

المبحث الثانى : مستوى الإتساق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية

المبحث الثالث :معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية

المبحث الرابع : تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالدول الثلاث

الفصل السابع : التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا ٢٥٩-٢٩٤

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

المبحث الثاني : آلية التنمية النظيفة الإنتاج الأنظف فى مصر

المبحث الثالث: التلوث البيئى وآليات التنمية النظيفة فى بعض دول جنوب شرق آسيا

الفصل الثامن : دور الدولة والتحولات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين ٢٩٥-٣٢٦

المبحث الأول : دور الدولة في التجارب الآسيوية : تحليل عام في الإطار التاريخي

المبحث الثانى : التطور الديمقراطى لبعض دول جنوب شرق آسيا

- **مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ،اجراءات تنفيذية) ٣٢٧-٣٤٣**
- **المراجـــــــــع ٣٤٤**

" التجارب التنموية
في
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة

مقدمة :

انطلقت مصر – ولا تزال – نحو آفاق واعدة ومباشرة في سعيها لتحقيق نهضة تنموية شاملة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) . إلا أنها – مثل معظم الاقتصادات – تواجه بالعديد من المشاكل والتحديات التى قد تعترض طريقها نحو استكمال واطراد تجربتها التنموية المأمولة ، مثل : عدم وصول ثمار الإصلاح الاقتصادى والنمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة الى شريحة كبيرة من المواطنين ، تصاعد معدلات التضخم ، ارتفاع الدين لعام الداخلى، وجود أعداد كبيرة من المتعطلين الداخلين الى سوق العمل ، مكافحة الفقر ومساندة الفقراء ..... وغيرها من التحديات الكثيرة .

ومن المسلم به عدم وجود " نموذج تنموى معيارى " أو " وصفة تنموية تقليدية " يمكن اتباعها بحذافيرها من قبل الدول الساعية نحو التنمية ، كما انه من المعروف أن عملية " التنمية " يجب أن تكون عملية وطنية صرفة ، إلا أن كل هذا لا ينبغى أن يقف حائلاً أمام استفادة صانعى السياسات ومتخذى القرار من الاستفادة من بعض السياسات والأنظمة الفرعية والبرامج التنفيذية – وان تطلب الأمر تطويعها – التى ثبتت فعاليتها ونجاحها في عدد من دول العالم .

ونظراً لوجود " زخم " كبير من التجارب التنموية الرائدة في عدد كبير من دول العالم ، فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فإن مصر تستطيع من خلالها ، أن تصنع حلولا وبدائل غير تقليدية لمواجهة المشاكل والتحديات والقضايا التى تواجهها .

وتعد الدول الآسيوية مثالا جيداً لقصص النجاح ، وإذا السبب أطلق عليها لقب " النمور الآسيوية " حيث استطاعت ان تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة وحقيقية ، تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع بلغ في بعض الحالات أكثر من ١٠% سنوياً وذلك لفترة متواصلة امتدت لأكثر من عقدين، مع حدوث طفرة كبيرة في حجم صادراتها مع استقرار أسعار صرفها ، بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم فيها عن ٥٠% سنوياً ، فضلاً عن عدم وجود بطالة في اليد العاملة

، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر وايجابي على رفاهية مواطنيها ، كما تعتبر تجاربها التنموية من أفضل الممارسات Best Practice ، التى تحققت خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

ويهدف المشروع البحثى الحالى ، الى اجراء تحليل متعمق لبعض التجارب التنموية في الدول الآسيوية واستخلاص الدروس المستفادة منها (استراتيجيات – سياسات – برامج واجراءات تنفيذية) التى يمكن تطبيقها على الحالة المصرية ، وذلك لدعم صانعى السياسات ومتخذى القرارات في القضايا التنموية المختلفة .

اطار المعالجة القطرية

ويرجع اختيار دول : كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والصين ، الى كونهم يمثلون الأجيال الثلاثة للدول الآسيوية ، حيث تشير الأدبيات ان هناك ثلاث أجيال من الدول الآسيوية ، الجيل الأول انحصر في دول : سنغافورة ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، ثم لحق بهذه المجموعة الجيل الثانى من النمور مثل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا ، كما ظهر جيل ثالث من النمور الاقتصادية، تمثل فى دول : الصين ، الهند ، وفيتنام .

فضلا عن ان هذه الدول الثلاث حققت معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى تجاوزت الـ ٥% ، خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال هذه الفترة ، حوالى ٩,٩% للصين ، و٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و٦,٣% لماليزيا.

الاطار الزمنى

تستند الدراسة الى خبرات هذه الدول عبر فترات زمنية قد تمتد الى الستينات وحتى سنوات حديثة وذلك لأهمية القراءة والتمحيص والتدقيق لهذه المراحل الأولى حيث المناخ الدولى والاقليمى التى عايشته هذه الدول الذى ربما يختلف عن العقود الأخيرة ، بما يسمح بتغير الأنظمة والايدلوجيات وملامح التكتلات الاقتصادية ومصالحها فضلا عن التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة بما يضيف الى زخم الخبرات ويعظم الاستفادة من قراءة هذه التجارب .

وفى هذا الاطار تنقسم الدراسة الى ثمانية فصول بخلاف فصل أخير لاستعراض مصفوفة مقترحة لمتخذى القرار تعكس الدروس المستفادة من التجارب الدولية الثلاثة :

- الفصل الأول (النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته
- الفصل الثانى (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)
- الفصل الثالث (سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة فى التجربة الآسيوية)

- الفصل الرابع (الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين)
- الفصل الخامس (دور الدولة في المجال الاجتماعي)
- الفصل السادس(التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين)
- الفصل السابع (التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا)
- الفصل الثامن (دور الدولة والتحولات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين
- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ،اجراءات تنفيذية)

فريق العمل البحثى

١- أ.د. فادية عبد السلام — الباحث الرئيسى
٢- أ.د. محمد عبد الشفيع
٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
٤- أ.د. سلوى محمد مرسى
٥- د. صادق رياض أبو العطا
٦- د.نجلاء علام
٧- د. عبد السلام محمد
٨- د. طارق نوير
٩- د. سحر البهائى
١٠- د. مجدة إمام
١١- د. محمود عثمان حجازى
١٢- د. نيفين حسين
١٣- أ. داليا أحمد على ابراهيم
١٤- أ. مريم رؤوف فرح
١٥- أ. أمانى محمد عبد الوهاب

الفريق المساعد

من داخل المعهد

- د. وفاء محمد مصيلحى
- د. سامية جبر
- أ. منى سامى طلعت
- أ.كريمة محمد الصغير
- د. فوزية الدميرى
- أ. احمد هاشم
- أ. زينب محمد نبيل
- أ. ولاء حسين عبد الله

من خارج المعهد

- أ.محمد فخر الدين عبد الخالق

الفصل الأول

النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته(*)

(*) قام بإعداد هذا الفصل كل من
- د. صادق رياض ، د. طارق نوير ، د. نيفين حسين ، أ. أمانى عبد الوهاب

النمو الاقتصادى فى الدول الاسيوية وبعض محدداته

مقدمة

ان احدى العلامات البارزة والمضيئة فى التجربة التنموية للدول الآسيوية ، هو نجاحها فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة ، هذه المعدلات المرتفعة ما كانت تؤتى ثمارها دونما وجود لسياسات ملائمة تعمل على حشد وتعبئة المدخرات فى هذه الاقتصادات ، واستغلالها فى استثمارات كفؤة . ودون بذلك جهود كبيرة من خلال حزمة من الحوافز الفعالة.لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر

يتناول هذا الفصل سلوك النمو الاقتصادى فى بعض الدول الآسيوية (الصين – ماليزيا – كوريا) وبعض محدداته ، وخاصة الادخار والاستثمار من ناحية ، ودور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها من ناحية اخرى. وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث : يتناول المبحث الاول تطور معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية المختارة ، ويستعرض المبحث الثانى معدلات الادخار والاستثمار فى هذه الدول ، ويركز المبحث الثالث على دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها فى احداث التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية.

المبحث الاول

معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية المختارة

خلال ربع القرن الماضى حققت غالبية الدول الآسيوية نموا متسارعا ، بحيث أطلق على بعض منها اسم النمور الاقتصادية. حيث تمثلت أهم إنجازاتها فى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى واستدامته لفترة طويلة، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، وان كان الأمر لم يخلو من حدوث بعض التذبذبات وخاصة خلال فترة الأزمة الآسيوية التى ضربت بهذه الاقتصادات[1] .

ويوضح الشكل البيانى (رقم ١) تطور معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الآسيوية (الصين ، وكوريا ، وماليزيا) خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، والذى يلاحظ منه ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بما يجاوز الـ ٥% فى معظم السنوات – باستثناء بعض الذبذبات الطارئة – ومن خلال حساب متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، تبين انه بلغ حوالى ٩,٩% للصين ، و٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و٦,٣% لماليزيا.

الشكل البيانى رقم (١) تطور معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الاسيوية (١٩٨٠-٢٠٠٧)

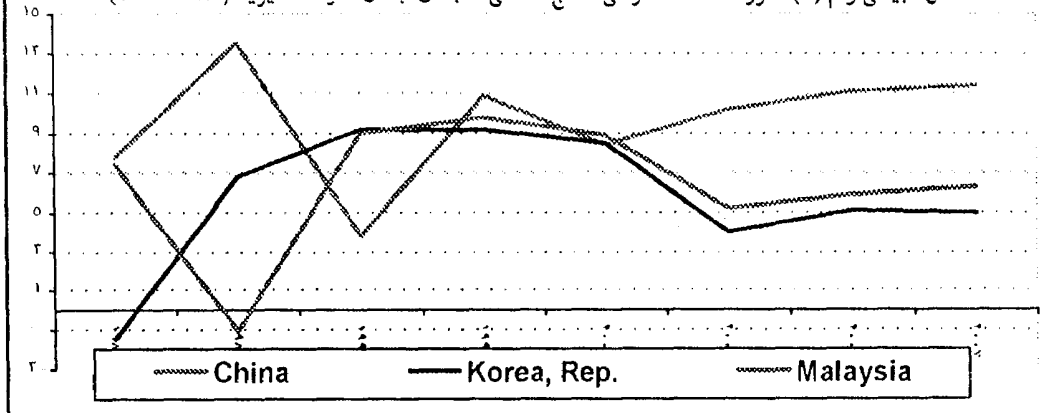

Source : World Bank ." World Development Indictors" ,2007. and IMF . " Regional economic outlook : Asia and Pacific " . 2008.

[1]) يرجع السبب الرئيسي فى انكماش الناتج المحلى الاجمالى خلال الازمة المالية ، وخاصة فى عام ١٩٩٨ إلى انهيار الاستثمار وخاصة فى إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، حيث انخفض الاستثمار بمعدل أكبر ١٠% .

ان معدلات النمو المرتفعة فى الناتج المحلى الاجمالى التى حققتها هذه الدول ، انعكست فى حدوث زيادة مستمرة فى مستوى معيشة الأسيويين مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الثابتة) ، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٢).

الشكل البيانى رقم (٢) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الاسيوية

(دولار امريكى - اسعار ثابتة عام ٢٠٠٠) (١٩٨٠-٢٠٠٥)

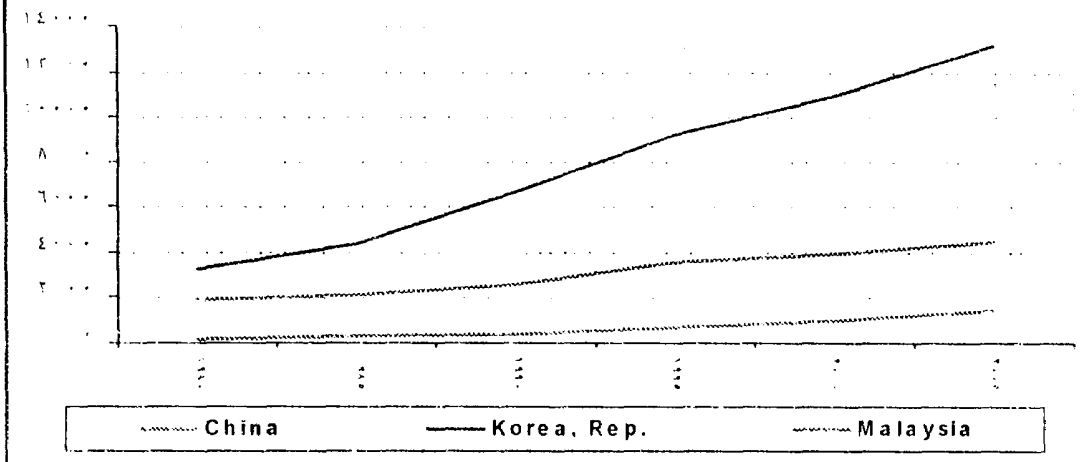

Source : World Bank " World Development Indictors" .2007

وايضا حققت الدول الآسيوية الثلاثة ، معدلات نمو مرتفعة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٣).

الشكل البيانى رقم (٣) تطور معدلات النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الاسيوية

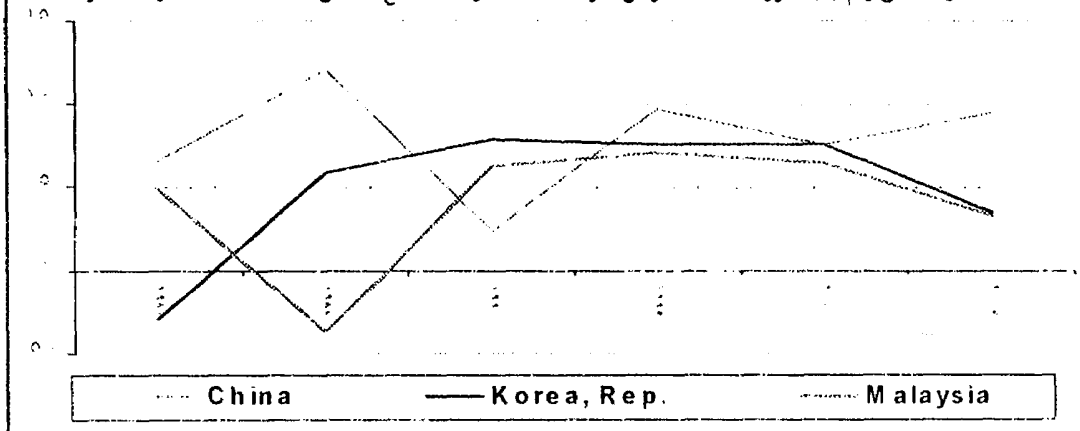

Source : World Bank ." World Development Indictors" .2007

المبحث الثانى

مدخرات الادخار والاستثمار فى الدول الآسيوية المختارة

حدد البنك الدولى أسباب النمو السريع فى الدول الآسيوية الى عوامل عدة أهمها: تواضع أنماط الاستهلاك ومن ثم ارتفاع نسبة الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يزيد على ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى ، والسياسات الاقتصادية المواتية مع الاعتماد على قوى السوق والانفتاح على الأسواق العالمية، والعمل الجاد الدؤوب، والعناية الكبيرة بتطوير التعليم والارتقاء بصحة المواطنين ، مع خفض معدلات النمو السكانية. وكذلك وجود المناخ المشجع للقطاع الخاص والجاذب لرأس المال الأجنبى المباشر. كما لعبت الدولة دورا حيويا فى تشجيع قطاع الأعمال وإحداث التطوير التكنولوجى المناسب. وأخيرا الاهتمام بمحاربة الفساد، وإرساء مبادىء الحوكمة الرشيدة ، وتوافر الاطار التشريعى والقانونى الجيد، والقيادة السليمة[٢].

وفى هذا الجزء سوف يتم التركيز على تحليل سلوك واتجاهات معدلات الادخار والاستثمار فى الدول الآسيوية المختارة ، واستعراض أهم السياسات التي تم إتباعها لتحفيز معدلات الادخار والاستثمار ، باعتبارها احدى المحددات الحاكمة لتحقيق النمو الاقتصادى فى هذه الدول ، فمن المعروف ان أحدى السمات الأساسية للدول النامية، هو انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى. إلا أن الدول الآسيوية ادخرت نسبة مرتفعة جدا من الناتج المحلى الاجمالى تزيد زيادة ملموسة عن نظيرتها المتحققة فى عدد كبير من الدول الصناعية المتقدمة. ويعتبر الادخار والاستثمار من أهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ودعم التوظيف في الدول النامية ، لذا لابد من تعبئة الموارد المحلية وتوظيفها في الاستخدام الكفء لها (Khan,1993). حيث تساعد المعدلات المرتفعة من الادخار القومي علي بقاء مستوي الاستثمار عند معدلات مرتفعة مما يسهم فى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي .

أوضح (Iqbal,1993) وجود علاقة موجبة بين نمو الدخل ومعدل الادخار خاصة في الدول النامية ، وكذلك فان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تؤدي إلي زيادة الادخار (Mckinnon,1973). وفى حقيقة الامر فقد أوضحت الأدبيات الاقتصادية كثير من العوامل المؤثرة علي الادخار ، من أهمها العوامل الاقتصادية و الديموجغرافية (Rehanna,1993).

فاقتصاديا ، يتم دعم الادخار من خلال وجود نظام مصرفي يضمن حفظ حقوق المقرضين (World bank ,1993)، وتحقيق استقلالية البنك المركزي ، وزيادة العمق المالي

---

[٢]) World Bank (1993), The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy Oxford University Press.

financial deepening ، وتنويع الادوات المالية . وايضا يساهم دعم الإصلاح المصرفي فى زيادة معدلات الادخار (Khan,1993). وقد أشار (Burney and Khan ,1992) الى ارتفاع متوسط الدخل والادخار بالنسبة للقطاع العائلي في الحضر مقارنة بالريف. وايضا أوضحت الدراسات التطبيقية أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي يعتبر حافزا للقطاع العائلي والمؤسسات لزيادة ادخارهم وذلك لمواجهة ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي الى ارتفاع معدل الادخار الإجمالي. وبالاضافة الى ما سبق ، يؤثر معدل التضخم علي معدل الادخار من خلال زيادة عدم التأكد داخل الاقتصاد ، حيث يقوم الأفراد بزيادة الإنفاق الحالي للحفاظ على مستويات استهلاكهم خشية من مزيد من الارتفاعات في الأسعار مستقبلا مما يعني انخفاض ادخار القطاع العائلي.

وديمجرافيا يتأثر الادخار أيضا بالتركيب العمري للسكان فارتفاع نسبة السكان في سن العمل سيؤدي إلي معدلات أعلي للادخار الخاص وفقا لفرضية (life cycle hypothesis) ، وأن ارتفاع نسبة الإعالة وصغار السن يعني انخفاض حجم الادخار حيث توصل (Khan1992) إلى وجود علاقة سالبة بين معدل الإعالة ومعدل الادخار. وهناك دراسات عديدة توصلت الى علاقة موجبة بين معدل الادخار والسن (chang, 1994) فيرتفع معدل الادخار مع زيادة السن، وأيضا أكدت الدراسات على وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمى ومستويات الادخار حيث يرتفع الميل الحدى للادخار لزيادة المستوى التعليمي.

وبشكل محدد خلصت الادبيات الى مجموعة من العوامل المؤثرة علي معدل نمو الادخار القومي ، وهى :عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وشروط التبادل الدولى (TOT) ، وسعر الفائدة الحقيقي ، والنفقات الجارية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونمو تحويلات العاملين من الخارج.

وبالنسبة للاستثمار هناك العديد من المحددات التي تعمل علي رفع مستوياته مثل توافر بنية تحتية جيدة ووجود مناخ جيد للاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة على المستوي الكلي و كذلك العمل علي الحفاظ علي حقوق الملكية (World Bank,1993) ووضع اطار مؤسسي و قانوني جيد لحماية حقوق المستثمرين . وقد أشار كلا من Christy and Clendinon 1976 الي أهمية معدل الادخار وسعر الفائدة في تحديد مستوي الاستثمار.

هذا وقد شهدت معظم اقتصاديات دول شرق آسيا ارتفاعا كبيرا في معدلات الادخار والاستثمار قبل حدوث الأزمة المالية ، ثم ارتفعت مرة اخرى ، بعد ان استعادت هذه الدول عافيتها. وذلك على النحو الذى سوف يرد تفصيلا على النحو التالى:

١/٣ معدلات الادخار والاستثمار في الصين

تتميز الصين بارتفاع معدل الادخار والاستثمار مقارنة بباقى الدول النامية ، وقد أشار كل من Kraay (2000) ، و Modiglian and Cao (2004) إلى أن سبب ارتفاع معدل الادخار المحلى فى الصين يرجع الى ارتفاع معدل النمو وحدوث بعض التغيرات الديموجرافية. حيث أوضحت الدراسة الثانية الى أن أسباب ارتفاع ادخار القطاع العائلى ، يرجع الى الاصلاح الاقتصادى وذلك منذ نهاية السبعينات وكذلك زيادة فرص النمو الاقتصادى ، وإتباع سياسة الطفل الواحد one child policy مما أدى الى زيادة تدريجية فى نسبة العمالة بالنسبة لاجمالى السكان.

وتتفق معظم الدراسات التى حاولت دراسة نمط النمو الاقتصادي الصيني ومستويات الادخار علي ان النمو الصينى كثيف رأس المال (capital intensive) تطلب معدل مرتفع من الادخار ، وانه يتم تمويل الاستثمار من خلال الادخار المحلى ، وان ارتفاع معدل الادخار فى الصين بشكل يفوق المحددات المتعارف عليها.

ويوضح الشكل البيانى رقم (٤) تطور معدلات الادخار و الاستثمار في الصين (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الادخار عن الاستثمار في جميع الفترات الزمنية فيما عدا عامى ١٩٩٢، و١٩٩٣ ، حيث ارتفع معدل الاستثمار عن الادخار.

وايضا يوضح الشكل البيانى رقم (٥) زيادة معدل ادخار القطاع العائلي مقارنة بمعدل ادخار الشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ، ثم ارتفع ادخار الشركات منذ عام ٢٠٠٢ ، وظل معدل الادخار العام أقل من معدل ادخار القطاع العائلي والشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، على الرغم من زيادته بشكل ملموس منذ عام ٢٠٠٠.

شكل (٤) معدلات الادخار و الاستثمار في الصين

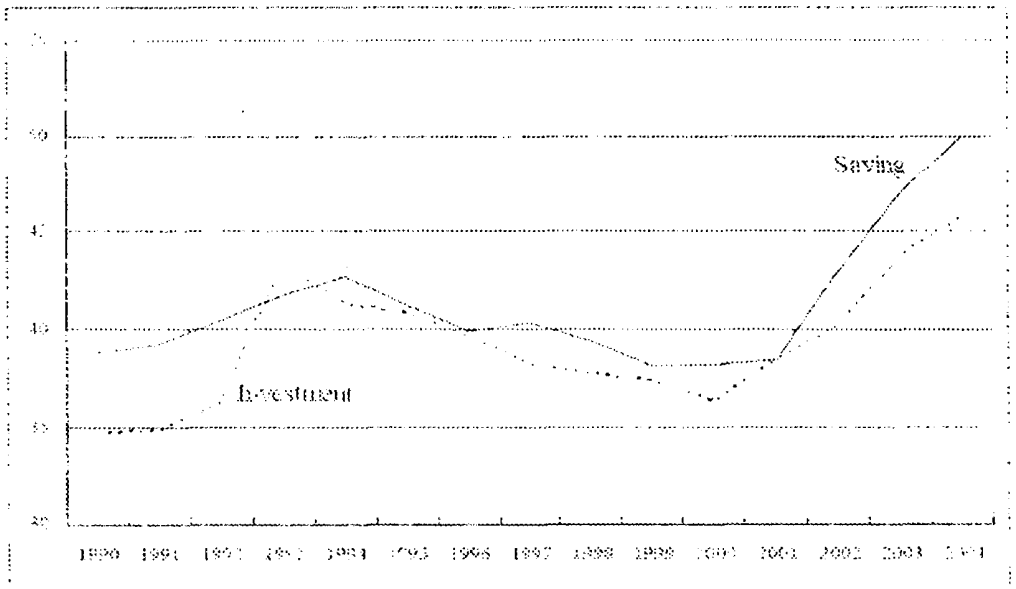

Source: Jong and Warwick , 2007.

شكل (٥) هيكل الادخار في الصين

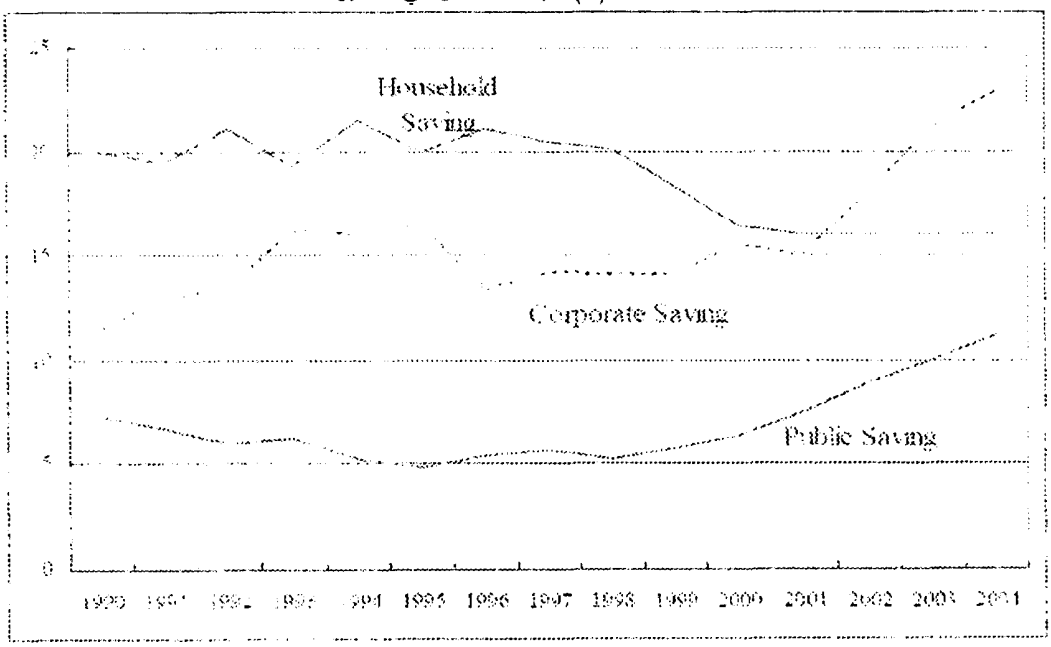

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2005.

وللتعرف على أسباب ارتفاع معدل الادخار فى الصين ، سوف يتم تحليل مصادر الادخار الثلاثة : الادخار العائلى ، وادخار الشركات ، والادخار الحكومى ، وذلك على النحو التالى:

بالنسبة لادخار القطاع العائلى ، فقد لعبت العوامل التالية دور هام فى تفسير ادخار القطاع العائلى : العوامل الديمجرافية ، وارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وعدم تدخل الحكومة فى الانفاق على الصحة ، التعلم وشبكة الأمان الاجتماعى ، بالإضافة الى عدم وجود قطاع مالى متطور.

فقد حدثت تحولات ديموجرافية فى الصين نتيجة انخفاض معدل المواليد ، حيث بدأ ارتفاع مدخرات القطاع العائلى نتيجة انخفاض عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من صغار السن وزيادة عدد الأفراد العاملين ، حيث تؤكد العديد من الدراسات التطبيقية على وجود تأثير سلبى على الادخار المحلى بسبب ارتفاع نسبة الاعالة من صغار السن وكبار السن ، وبالنسبة للصين (Modigliani and cao (2004). وايضا يرجع ارتفاع ادخار القطاع العائلى فى الصين الى انسحاب الحكومة من مجالات كثيرة أثناء عملية التحول الاقتصادي ، فحتى السنوات الاولى من الالفية لم يكن يتمتع القطاع العائلى فى الصين بشبكات تأمين صحى لتغطية التكاليف الطبية ، كذلك يقوم الأفراد بإنفاق جزء ملحوظ من دخولهم على المصاريف المدرسية وخاصة فى المناطق الريفية وأيضا يدخل عدد قليل من الأفراد فى الريف فى نظام المعاشات. وعليه فإن ارتفاع عبء – وعدم التأكد من – النفقات المستقبلية الخاصة بالصحة والتعلم ، ونظام المعاش دفع القطاع العائلى الي زيادة حجم إدخاره لمواجهة المخاطر فى المستقبل. وكذلك من العوامل أيضا التي أدت الي ارتفاع معدل الادخار العائلي في الصين هو عدم وجود سوق مالى متطور. (والملاحظ أنه فى السنوات الاخيرة حدث تحسن فى شبكة الأمان الاجتماعى كما توضحها الدراسة فى الفصل السادس) .

وفيما يتعلق بادخار الشركات ، فقد تبين ان ارتفاع ادخار واستثمار الشركات يرجع الى ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة رأس المال بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى ، وارتفاع الاستثمار فى قطاع الصناعة مقارنة بباقى القطاعات مما ادى الى زيادة الأرباح المحتجزة ، حيث أشارت الأدلة التطبيقية إلى وجود ارتباط قوى بين الادخار والاستثمار من ناحية ، ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى. وقد صاحب ارتفاع ادخار الشركات الصينية زيادة معدلات الربحية للشركات ، مع توزيع أرباح قليلة (Low dividends) على المساهمين. حيث تلاحظ زيادة الأرباح فى القطاع الصناعي كنسبة من القيمة المضافة من ١٠,٦% عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٣% عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ٢١,٦% عام ٢٠٠٥، وأيضا ارتفعت نسبة الأرباح المحتجزة الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، من حوالى ٥% لتصل إلى حوالى ٢٠% ، مما يساعد علي زيادة معدل ادخار الشركات.